



الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي

Egyptian Media Production City Co.

(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية – قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزي للمحاسبات) عن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠ / ١٢ / ٣١ .

وإذ نشكر لكم سلفاً حسن تعاونكم معنا ،،
و تفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

مدير إدارة

علاقات المستثمرين

٤/ وائل حادى
(محمود مصطفى محمود)



الهيئة العامة للغات
٦١
٢٠٢٠
فاخرة



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

**السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي ش.م.م**

تحية طيبة وبعد،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة
للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠.

برجاء الإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام،،،

تحريراً في : ٣ / ٢ / ٢٠٢١

يعتمد،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال
مدير إدارة مراقبة الحسابات

محمد عبد العاطي محمد

محاسب / محمد عبد العاطي محمد





جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للاعلام

تقرير مراقب الحسابات على

القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى (ش.م.م)

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

الى السادة / مساهمي الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى :

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى " شركة مساهمة مصرية " مرخص لها بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة وتخضع لإحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ و المعدل بالقانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية والتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الشركة فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف

مسئولية مراقب الحسابات :

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أسباب إبداء رأي متحفظ :

• تبين قيام الشركة برد مبلغ نحو ١٧,٥ مليون جنيه من مخصص القضايا السابق تكوينه بمبلغ ٣٠ مليون جنيه والمكون لمقابلة الحكم النهائي الصادر لصالح شركة ثرى اس والبالغ ٦٠ مليون جنيه منذ سنوات سابقة. وقد تم الرد بناء على الحكم النهائي الصادر لصالح شركة المدينة وضد شركة ثرى اس في ٢٠٢٠/٧/٢٨ والذي حكم فيه بتعويض قدره ٥ مليون دولار أي ما يعادل نحو ٧٧,٥٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة الى احكام سابقة صدرت لصالح الشركة ايضا بتعويض ٧٠ الف دولار ، ٣,٥٢٩ مليون جنيه ترتب على ذلك قيام الشركة برفع دعوى مقاصة برقم ٢٠٢٠/٤٨٧٧ لاجراء مقاصة قضائية بين ما لها وما عليها من ديون. وقد ترتب على ذلك :-

أ-تضمين الإيرادات مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه نتيجة رد المخصص المذكور اعلاه على الرغم ان دعوى المقاصة ما زالت متداولة ولم يتم البت فيها او انتهاءها بالإضافة الى تدعيم مخصص العملاء بنحو ٣,٢٠٨ مليون جنيه دون وجود أي سند او دراسة.

ب-تم اعدام مبلغ بنحو ١,٧٩٢ مليون جنيه تمثل قيمة المديونية المستحقة على شركة ثرى اس دون وجود أي اسباب توضح ذلك وكذا دون الحصول على موافقة مجلس الإدارة بالمخالفة للبند (١٤) من الاحكام العامة بمجموعة اللوائح المالية الصادرة من الشركة.

نوصى بالإفادة عن الموقف القانوني مع ضرورة الإفصاح في ضوء ما يستجد عليها.

• بلغ رصيد مخصص إضمحلال مديونية العملاء في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ٩١,٩٦٥ مليون جنيها على الرغم من وجود عدد (٥) عملاء مرفوع بشأنهم قضايا لم يتم تكوين مخصص بشأنها بالإضافة الى المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للإعلام و البالغ نحو ٥١,٤٥٧ مليون جنيها و خاصة في ظل وجود حكم نهائي من لجنة فض المنازعات بالاعتراف بجزء من المديونية بنحو ٢٢,٢٣٣ مليون جنيها.

نوصى باعادة دراسة مخصص الاضمحلال في العملاء مع ضرورة وضع اسس موحدة واضحة عند تكوين الاضمحلال ونظرا لما سبق لم تتمكن من الحكم على مدى كفاية الاضمحلال من عدمه .

• يتصل بما سبق عدم كفاية مخصص القضايا (مخصصات بخلاف الاهلاك) حيث يتضمن مبلغ ١٠ مليون جنيها و الذي يخص الدعوى المرفوعة من قبل المجلس الاعلى للثقافة (شركة مصر للصوت والضوء سابقا) على الرغم من صدور حكم اول درجة لصالح شركة مصر للصوت والضوء والذي الزم الشركة بسداد نحو ٢١,٦٧١ مليون جنيها بالإضافة الى فوائد بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة و حتى تمام السداد ، مما يستوجب معه ضرورة تدعيم المخصص المذكور و بما يتناسب مع قيمة الالتزام المحتمل على الشركة.

نوصى بتدعيم المخصص خاصة في ظل صدور احكام ضد الشركة .

• ظهر رصيد حساب الارباح المرحلة بنحو ٢٤٨,٢٤٢ مليون جنيها في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وبالفحص تبين ان هذا المبلغ يشمل الارباح المرحلة للاكاديمية بنحو ٤٠,٥٢٧ مليون جنيها طبقا للميزانية المعدة من الاكاديمية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ و مبلغ بنحو ٢,٠٥١ مليون جنيها لمركز الخدمات الاعلامية و مبلغ بنحو ٢٠٥,٦٦٤ مليون جنيها لباقي أنشطة المدينة و قد تبين لنا ما يلي:

• لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة خلال العام المالي المنتهى في ٢٠٢٠/٨/٣١ طبقا لميزانية الاكاديمية.
• تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة ليبلغ صافي الارباح التي تم توزيع نسبة ٥٠% منها على مبلغ نحو ٣٩,٩ مليون جنيها في حين كان يجب احتسابه على اساس السنوات التي تحقق فيها ارباح دون خصم الخسائر بمبلغ نحو ٥١,٥ مليون جنيها حيث نصت المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ على التوزيع من الارباح المحققة سنويا و ليس على رصيد الارباح المرحلة.

• تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (في صورة منح او علاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفق النظم التي تضعها وزارة التعليم العالي) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوى او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته.

نوصى بضرورة مراعاة اجراء التسويات التصويبية اللازمة لما لها من اثر على ارصدة المركز المالي للشركة.

• لم يتم تحميل الاصول الثابتة بقيمة ضريبة القيمة المضافة على الاجهزة المستعملة التي اشترتها الشركة لمركز الخدمات الاعلامية و التي قامت بسدادها و خصمها من الاقرار الضريبي الخاص بالضريبة المشار اليها و ذلك بالمخالفة للفقرة ١١ من المادة ١٠ من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ باصدار الضريبة على القيمة المضافة و التي تشير الى عدم امكانية خصم تلك المبالغ من قيمة الضريبة المستحقة على السلع و التي بلغ ما امكن حصره منها نحو ١,٢٢ مليون جنيها منها ٦٥٠ ألف جنيها خلال عام ٢٠١٩ و مبلغ ٥٧٠ ألف جنيها خلال عام ٢٠٢٠ .

نوصى بضرورة اجراء التسويات اللازمة باجراء التخفيض من حساب مصلحة الضرائب و اضافته الى تكلفة الاصول الثابتة مع احتساب الاهلاكات الواجبة عليه.

• لم يتم تقييم الارصدة الدائنة لبعض عملاء التسويق (ذات الطبيعة النقدية) بالمخالفة للفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) و الخاص باثار التغيرات في اسعار العملات الاجنبية مما نتج عنها فروق عملة بلغ ما امكن حصره منها بنحو ٤٦,١٠٤ مليون جنيها واجبة الادراج ضمن قائمة الدخل مع تعديل حساب العملاء بها.

و يتصل بما سبق استمرار ملاحظتنا بشأن عدم تقييم العملات الاجنبية لبعض ارصدة العملاء المتوقفة المدينة و ذلك بالمخالفة ايضا لما ورد بالفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة المصرى المشار اليه حيث قامت الشركة بتقييم ارصدة العملاء المتوقفين من التسويق دون التجارى بغيز توضيح لاسباب ذلك. و هو مانج عنه فروق عملة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٤,٣٣٢ مليون جنيها.

نوصى بضرورة مراعاة اثبات فروق العملة ليظهر حساب العميل على حقيقته مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

• تلاحظ مخالفة الشركة للبنود ٣٢-٣٣ من معيار المحاسبة المصرى رقم "١" الخاص بعرض القوائم المالية و الذى يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الإيراد و المصروف ازاء ما تبين من:

أ- اجراء مقاصة فيما يخص الإيرادات المحققة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديمية و البالغة حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١٢,٩٨٨ مليون جنيها عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة .

و يتصل بما سبق ضرورة مراعاة تحديث الافصاحات و الايضاحات المرتبطة بالقطاعات التشغيلية طبقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم "٤١" و بما يتناسب مع التعديلات المطلوبة.

ب - تخفيض بعض البنود المصروفات بالقيمة البيعية لتلك الخدمات بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٤٦ مليون جنيها في حين كان يجب تحميلها على حسابات الإيرادات المختصة .

نوصى بمراعاة عدم اجراء مقاصة بين بنود الإيرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية.

• لم يتم الالتزام بما ورد بالفقرة (١٢، ١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) و الخاص بالمحاسبة عن الضرائب و التى تقضى بان يتم الاعتراف بالضرائب الجارية التى لم يتم سدادها بعد كالتزام و يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤجلة التى ينتظر خضوعها للضريبة حيث لم يتم تحميل القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ باى ضرائب على الدخل سواء جارية او مؤجلة و ذلك بالنسبة لمركز الخدمات الاعلامية الموجودة خارج المنطقة الحرة. كما لم يتم الافصاح عن الموقف الضريبى الخاص بضريبة الدخل و القيمة المضافة بالنسبة لمركز الخدمات الاعلامية و الضريبة العقارية للشركة ككل.

نوصى بضرورة الالتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية الصادرة فى هذا الشأن.

• لم تقم ادارة الشركة بتقديم الاقرار الضريبى على ارباح الاشخاص الاعتبارية عن عام ٢٠١٩ فى ظل خضوع نشاط المقرات الاعلامية للضريبة و ذلك تفاديا للعقوبات و الغرامات الواردة بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية وتعديلاته.

نوصى بضرورة الالتزام باحكام قوانين الضرائب.

صدر تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات - ادارة مراقبة حسابات السياحة و الفنادق - بالشركة التابعة (الشركة العربية الفندقية لمدينة الانتاج الاعلامى ش.م.م) بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٢ ، برأى متحفظ ، نذكر بعض من التحفظات الواردة بذلك التقرير:

- لم نواف بمصادقة البنك العربى الإفريقى للتحقق من صحة أرصدة البنوك الظاهرة بالقوائم المالية للفندق فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ . يتعين موافاتنا بالمصادقة المطلوبة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- بلغ صافى خسائر الشركة للعام المالى ٢٠٢٠ نحو ٣٦,٠٢٧ مليون جنية مقابل ربح عن العام المالى السابق ٢٠١٩ بنحو ٤,٣٠٢ مليون جنية ، متضمنة خسائر تشغيل فندق موفنبيك المملوك للشركة بنحو ١١,٦٠٩ مليون جنية . يتعين دراسة خفض المصروفات وحث ادارة الفندق على تحقيق الارباح وتنشيط السياحة والتسويق للفندق والالتزام بالموازنة التقديرية حفاظاً على اموال الشركة ونتائج اعمالها .
- بلغ راس المال العامل نحو ٥٥,٢ مليون جنية (بالسالب) فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ فى حين بلغ فى العام السابق ٢٠١٩ نحو ٢٧,٩ مليون جنية (بالسالب) ، حيث بلغت الإلتزامات المتداولة نحو ٥٨,٩ مليون جنية فى حين بلغت الأصول المتداولة نحو ٣,٧ مليون جنية وذلك بخلاف قيمة القروض المستحقة خلال عام وغير مدرجة بالالتزامات المتداولة . يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج هذا الخلل فى الهيكل التمويلى للشركة وحتى لا تتعرض لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة والإفادة .

الرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه على القوائم المالية فمن رأينا ان القوائم المالية للشركة تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ م ونتائج اعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرة توجيه الانتباه:-

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا ، تلاحظ ما يلى:

• تضمن حساب النقدية بالبنوك فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ ٦٦٠٣٧ دولار امريكى بما يعادل ١,٠٤ مليون جنية مجمدة لصالح نزاع قضائى بشأنه و ذلك طبقا للشهادة البنكية الواردة من البنك الاهلى المصرى الخاصة بالمقرات دون افصاح الشركة عن هذا المبلغ.

• بالإشارة الى الافصاح رقم (٤٠) الخاص بالافصاح عن تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادى والمالى تلاحظ لنا ما يلى:

أ- لم يتم موافاتنا بالدراسة التى تم على اساسها تحديد الاثار المترتبة على فيروس كورونا.

ب- تم الإشارة الى بعض التأثيرات المترتبة على فيروس كورونا دون قياس لقيمة تلك التأثيرات.

• تبين عدم التزام الشركة بنص المادة (٧٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يخص تفرغ العضو المنتدب للادارة وكذا نص

المادة (١٧٧) من ذات القانون وما يترتب على ذلك من اثار .

وقد أفادت الشركة بأن هناك موافقة من معالى رئيس مجلس الوزراء على شغل هذا المنصب حتى ٢٠٢٢/١ .

تقرير عن المتطلبات القانونية :

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص قانون ونظام الشركة علم وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بالحسابات. تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة والمعدة وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبتت بها تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في: ٢٠٢١/٣/٣

مدير عام

نائب مدير الإدارة

أ. س. أسب

"محاسب/ رامي اميل أمير"

مدير عام

نائب مدير الإدارة

شريعة ابراهيم

"محاسبة/ شريفة ابراهيم محمد"

وكيل الوزارة

النائب الأول

أ. م. مصطفى

محاسب/ امام الشافعي مصطفى

وكيل الوزارة

القائم باعمال مدير الادارة

محمد عبد العاطي محمد

" محاسب / محمد عبد العاطي محمد "